المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/08/2015

أسئلة

الدريدي: شعار العفو عن صغار مزارعي الكيف الذي رفعنا لا علاقة له بشعارات بعض الأحزاب

مولاي أحمد الدريدي *

1745/2

حاورته
حليمة أبروك

انخرطتم في حملة لمطالبة الأحزاب السياسية بتضمين برامجها الانتخابية مقاربة جديدة لمحاربة المخدرات وحماية كرامة متعاطيها، ما هي خلفية الحملة ودواعي إطلاقها قبيل الانتخابات؟

أولا، هذه المرافعة ليست وليدة اليوم، هي وليدة صيرورة تاريخية، وهي مرافعة عالمية انخرط فيها جميع المناضلين في مجال محاربة السيدا، وكذا المناضلون في مجال محاربة الإدمان، وخاصة المشتغلين على المقاربات الجديدة المعتمدة على تقليص خطر الإصابة بين صفوف متعاطي المخدرات، وإدخالهم في منظومات جديدة تنبني على الحق في الصحة، على اعتبار أن المتعاطي مريض تجب مساعدته. بالنسبة لنا، وأثناء اشتغالنا كمناضلين في مجال محاربة السيدا والوقاية من هذه الأمراض، تبين لنا أن هناك مجموعة من المعيقات التي تحول دون تحقيق أهدافنا، وكل تلك المعيقات مرتبطة بحقوق المتعاطين الذين حين يتم التعامل معهم كمجرمين يحرمون من كافة الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية التي قد تدخلهم منظومة العلاج البديل، وهذا ما جعلنا نلتقي مع الجمعيات المشتغلة في المجال الحقوقي والقانوني، حيث وجدنا أن السياسات الزجرية في التعاطي مع المخدرات على الصعيد العالمي عرفت فشلا كبيرا، وهذا ما أدى إلى تشكيل لجنة دولية يترأسها كوفي عنان، وتضم في عضويتها الرئيسين السابقين للبرازيل والبرتغال، والمفوضية السامية السابقة لحقوق الإنسان، وغيرهم من الشخصيات السياسية والعلمية والحقوقية التي يصل عددها إلى 28 شخصية تقريبا، أخذوا على عاتقهم العمل على إنشاء مقاربات جديدة لمحاربة المخدرات، خصوصا وأن المقاربات الزجرية لم تؤد سوى إلى الرفع من ثمن المخدرات وزيادة انتشارها. في المغرب، بدأنا العمل على هذه المقاربات سنة 2011، من خلال الندوة الوطنية التي نظمت في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقد تابعنا بعد ذلك عملنا على الصعيد الوطني والمغاربي بدعم من المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وقد انخرطنا في هذه العملية، أيضا، لأنه في السنة المقبلة سيتم عقد القمة الخاصة في الأمم المتحدة التي ستناقش تغيير تلك السياسات، إذن نحن منخرطون ضمن هذا الحشد العالمي، ونتمنى أن يكون المغرب من بين الدول التي تساند تغيير السياسات الزجرية، والعمل على سياسات تحترم حقوق وكرامة الإنسان، ومن هنا جاءت فكرة دعوة الأحزاب السياسية والمرشحين، وكذا الأعضاء المستقبليين للغرفة الثانية بالبرلمان، لتعبئتهم للاشتغال على هذا الموضوع، وحتى يستحضروا كل هذه الأمور أثناء إعدادهم لمقترحات القوانين. وقد قررنا بدء اللقاءات مع الأحزاب يوم 15 من الشهر الجاري، وإنهاءها يوم 19 من نفس الشهر حتى لا ندخل في الحملة الانتخابية التي ستنطلق يوم 21 من الشهر الجاري.

طالبتم برفع شعار العفو عن صغار مزارعي الكيف الذي ترفعه بعض الأحزاب، ألم تخشوا اتهامكم بالانخراط في حملة انتخابية لصالح أولئك؟

إذا لاحظتم لائحة الموقعين على المذكرة، فهي تتضمن جمعيات تنتمي إلى أحزاب مقاطعة للانتخابات، ومن بين الجمعيات كذلك، فدرالية جمعيات صنهاجة الريف للتنمية التي يشغل رئيسها منصب عضو في اللجنة الدولية للفلاحين المطالبين برفع الضيم عن الفلاحين، الذين يزرعون النباتات التي تستغل في إنتاج المخدرات. أولا، نحن ندعو إلى محاربة المخدرات ومافيات المخدرات، وفي نفس الوقت ندافع عن حقوق وكرامة متعاطيها، وكذلك عن الفلاح الصغير الذي يعتبر ضحية لتلك المافيات، لأن الفلاح لا يملك البديل، نحن ندعو إلى العفو عن أولئك الفلاحين الصغار، وذلك لقطع الطريق على المافيات الكبيرة، وقد شددنا على عبارة «الفلاحين الصغار» من منطلق إيماننا بكونهم ضحايا، وليس خدمة لأي أجندة حزبية، نحن لا نعمل مع أي حزب، نحن نعمل من أجل مقاربة جديدة لمحاربة المخدرات، مبنية على أساس الحق في الصحة وحماية الضحايا، ومن هذا المنطلق جاء الشعار الذي ضمناه في المذكرة الموجهة إلى الأحزاب.

هل تتوفرون على أرقام بخصوص عدد المتعاطين أو على الأقل المعرضين للإصابة بأمراض كالسيدا من بين متعاطي المخدرات؟

تصل نسبة المعرضين للإصابة بالسيدا من بين متعاطي المخدرات إلى 12%، وترتفع النسبة إلى 90% بالنسبة إلى داء الالتهاب الكبدي الفيروسي.

* المنسق العام لجمعية محاربة السيدا بالمغرب

حملة تضامنية لفائدة النساء نزيلات المؤسسة السجنية

توزيع لوازم يومية خاصة بالحوامل والمرضعات وتنظيم فحوصات طبية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات، بتنسيق مع المديرية الجهوية لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالدار البيضاء، الثلاثاء بالسجن المحلي بالجديدة، حملة تضامنية لفائدة النساء نزيلات هذه المؤسسة السجنية. وهمت هذه الحملة التضامنية، التي شارك فيها أطباء الطب العام، توزيع بعض اللوازم والحاجيات اليومية الخاصة بالنساء الحوامل والأمهات المرضعات، فضلا عن تنظيم فحوصات طبية لهؤلاء النساء وأطفالهن. كما تم تسليم أسرة وتجهيز قاعة دراسية داخل السجن بالكراسي والطاولات للمساهمة في محو الأمية لدى نزلاء ونزيلات هذه المؤسسة السجنية. وتروم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، من خلال هذا العمل الإنساني والتضامني، النهوض بحقوق السجناء وتخفيف العبء عن النساء نزيلات هذه المؤسسة السجنية خاصة الحوامل والمرضعات، وتمكينهن من الولوج إلى الخدمات الطبية الضرورية وتحسيسهن بنوع من الرعاية والاهتمام من طرف هيئات المجتمع المدني. ونظمت هذه الحملة التضامنية، التي حضرها، على الخصوص، فاعلون جمعويون وأطر السجن المحلي بالجديدة، بشراكة مع جمعية المرأة القاضية وجمعية "حلقة وصل سجن" وجمعية الأطباء المقيمين فرع الدار البيضاء والمرصد المغربي للسجون. وتهدف هذه الحملة إلى تشجيع الفاعلين المدنيين للنهوض بحقوق النساء السجينات من خلال وضع خطة عمل إستراتيجية بإشراك جميع الفاعلين المهتمين بقضايا السجون وفق مقاربة حقوقية تساعد على أنسنة الأوضاع داخل المؤسسات السجنية بالجهة، والاستجابة للحاجيات الخاصة للنساء السجينات وتقديم المساعدات الضرورية لهن. كما تروم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان من وراء هذه المبادرة الاجتماعية، تقوية دور المجتمع المدني بجهة الدار البيضاء - سطات في مجال مواكبة الفئات الأكثر هشاشة داخل السجون خاصة الأشخاص المسنين والنساء المرضعات والأطفال، فضلا عن تشجيع الفاعلين الجمعويين بضرورة الانخراط في مجال حقوق النساء داخل السجون وإرساء مقاربة تعتمد على حقوق الإنسان للمساهمة في تحسين الوضعية الإنسانية لهؤلاء النساء نزيلات هذه المؤسسات السجنية بالجهة.

البروتوكول المخزني .. آن أوان الإلغاء

عبد الإله المنصوريلا تتعلق مطالب التغيير الجذري التي يرفعها الشباب في بلادنا ، ومن يدعمهم من القوى الديموقراطية ، بمجرد تغيير الدستور الذي بدأ النقاش حوله يخترق فئات لم تكن تعي الأهمية الحاسمة لهذا المدخل في تحقيق الديموقراطية عبر إقامة نظام ملكية برلمانية تكون فيها السيادة للشعب مصدر كل السلطات، بل تتعلق كذلك بالعديد من الإصلاحات المرافقة التي سيشكل إقرارها تأكيدا على وجود إرادة حقيقية لدى القصر والنخب المولوية المرتبطة به في جميع الدوائر ، وفي مقدمة هذه الإصلاحات إلغاء مراسم البروتوكول المخزني المهين لكرامة المواطنين بمظاهره المختلفة (الركوع أمام الملك ، تقبيل اليد ، إلزامية اللباس المخزني في المناسبات الرسمية، حفل الولاء الذي يتجمع فيه الآلاف من المسؤولين للركوع أمام الملك...)، وهو المطلب الذي ظل عالقا منذ فجر الاستقلال في سياق معركة التحديث التي خاضها ثلة من قادة الحركة الوطنية المغربية في مواجهة تيار التقليد الجارف الذي قام بتشييد نظام متكامل من المصالح المسنودة بطقوس وأعراف تحمي استمراريتها بقوة الحديد والنار.تاريخ من الرفض: لم يكن قيام المتظاهرين في إطار فعاليات حركة 20 فبراير في أكثر من منطقة برفع شعارات تنادي بإسقاط طقس تقبيل يد الملك : "البوسان د اليدين .. ما فالقانون ما فالدين" أمرا نشازا ، بل شكلت امتدادا لمطلب قديم رفعه قادة التحرير ببلادنا؛ إذ لطالما كان قائد التحرير بمنطقة المغرب العربي محمد عبد الكريم الخطابي يرفع صوته منتقدا مظاهر البروتوكول المخزني وفي مقدمتها تقليد الانحناء والركوع أمام الملك وتقبيل يده التي كان يعتبرها منافية للقيم والمبادئ العربية الإسلامية. وهو الموقف نفسه الذي كان يعبر عنه شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، وأدى الشهيد المهدي بنبركة ثمنا باهظا في محاولته التصدي له وإعلان رفضه لتقاليد الإخضاع التي كان الجنرالان محمد أوفقير وعبد الحفيظ العلوي يحرسان على طقوسها بشدة. بل إن المناضل محمد الفقيه البصري يحكي في مذكراته قصة وقعت له في أول لقاء له مع محمد الخامس أثناء استقباله لمجموعة من طلبة مراكش بالقصر الملكي وفقا لبروتوكول التقديم الذي كان سائدا آنئذ، حيث يتقدم الحاجب ويرفع صوته: الله يبارك... ثم قال : هؤلاء طلبة معهد بنيوسف بمراكش ، ليمسك الحاجب الفقيه البصري بقوة لم يتحملها فصرخ بعنف : أطلق.. فما كان من محمد الخامس إلا أن طلب من الحاجب أن يطلقه. وهو الموقف نفسه الذي أعاده الفقيه البصري (بعد رجوعه من منفاه) في إحدى زيارات الملك لمدينة أزيلال، حين رفض هديته التي جاءه بها عامل الإقليم والتي كانت عبارة عن جلباب مخزني ، وشارك في الاستقبال وهو مرتد بذلة رسمية بعيدا عن الجلباب والشاشية التي تدثر بها مئات المستقبلين.ولشدة حرصه على هذه الطقوس التي كانت تجسد نظاما متكاملا من الإهانة والإخضاع تروم "تحويل المغاربة إلى كائنات لافقرية رخوة مفتقدة للكرامة" كما كان يقول الدكتور عمر الخطابي (ابن عم القائد الخطابي) ، كان الحسن الثاني يكره كل من لا يقبل يده، وفي مقدمتهم المناضل محمد بنسعيد أيت يدر الذي كان يرفض هذا الطقس المهين ، بل إن آخرين تعرضوا لعقوبات مادية ومعنوية بسبب رفضهم القيام بذلك مثلما هو حال العقيد محمد الخطابي (ابن شقيق قائد معركة أنوال) الذي كان مضرب المثل في النزاهة، حين التحق بالجيش المغربي عائدا من القاهرة، حيث كان يرفض تقبيل يد الحسن الثاني مشددا على أن السلام العسكري له ضوابطه التي ينبغي احترامها هي التحية العسكرية المعروفة لدى جميع جيوش العالم، مؤكدا أن القانون العسكري لا يتضمن شكلا آخر من التحية. ومثلما هو حال المقاوم عبد الفتاح سباطة الذي كان عمدة للرباط وشارك في استقبال عمدة باريس(شيراك وقتها) ولم يقم بتقبيل يد الحسن الثاني الذي أصدر قرارا بالتراجع عن معالجة ضائقة مالية كان قد أمر في السابق بمعالجتها.وقد سجل التاريخ لمجموعة من الصحفيين أنهم كانوا أول من قام بالسلام على الملك جماعة بطريقة تحترم كرامتهم دون ركوع أو تقبيل لليد أثناء استقبالهم بمسرح محمد الخامس بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للإعلام في 15 نونبر 2000 .مقاومة الحرس القديم:لقد كان للحوار الذي نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي مع الأستاذ محمد الساسي (7 غشت 1999) الذي طالب فيه بإلغاء مظاهر البروتوكول المهينة لكرامة المواطنين من تقبيل لليد والركوع للملك ... وقع الصاعقة على عدد من رموز الحرس القديم داخل الدولة من النخبة المخزنية (مدنيين وعسكريين) تعالت أصواتهم بمعاقبة من اعتبروهم "متجرئين على هيبة الملك"، لكن تأثير الحوار كان كبيرا حيث فتح النقاش حول ظاهرة مهينة للمغاربة ومسيئة لصورة بلادهم في الداخل والخارج ؛ كما تؤدي أحيانا بعض هذه الطقوس إلى التأثير بشكل سلبي على مواقف الكثير من الدول مثلما حدث مع المناضل نيلسون مانديلا الذي استنكر بشدة أثناء زيارته للمغرب وجود طقوس للعبودية داخل القصر حينما شاهد مجموعات من العبيد كلها سوداء البشرة، تؤدي طقوس الانحناء للملك وتردد عبارات التمجيد له أمام ضيوفه. وكان لهذا الأمر تأثير على الموقف الجنوب إفريقي فيما يتعلق بقضية الصحراء، لا زلنا ندفع ثمنا باهظا له حتى اليوم.إن النخبة التي ربطت مصالحها باستمرار نظام

العبودية هذا الذي لا شرعية له ، لا بمنطق الدين ولا بمنطق العقل والحكمة، هي أول من سيتحرر في حالة إلغاء هذه المراسم والطقوس ، لأنها هي من يتعرض للإهانة أكثر، حتى لو استمرأت الخضوع له طوعا أو كرها، أو حتى الدفاع عنه بمناسبة أو بدونها ، مثلما حصل مع وزير الأوقاف الذي لم يحالفه التوفيق حين هاجم المناضل محمد بنسعيد أيت يدر لحظة تصريحه في برنامج "شاهد على العصر" بضرورة إلغاء تقبيل يد الملك وضرورة احترام الناس وكرامتهم، ليسقط المؤرخ الأديب سقطة ما كان له أن يسقطها، ما دام أن الأمر لم يكن يعنيه. أو مثلما حدث مع المحجوبي أحرضان أمين عام أول حزب أسسته وزارة الداخلية بالمغرب وأحد أبرز المدافعين عن استمرارية هذه الطقوس رغم أنه كان ضحية لإحداها، وهو طقس طلب العفو من الملك من طرف أحد خدامه، حيث يبقى صاحبنا مقيدا في حظيرة للبهائم لأيام طويلة حتى يأتي من يخبره بأنه قد نال عفو مولاه ورضاه؟ ولا حتى بعض أطراف النخبة المخزنية الجديدة ، مثلما هو حال الأستاذ إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أبدى استغرابا وتضايقا شديدين من مطلب إلغاء هذه المظاهر المهينة لكرامة المواطنين.آن أوان الإلغاء:إن تقاليد العبودية والإخضاع هاته (المفروضة على الناس من طرف حراس البروتوكول) التي تنتمي إلى عصر مضى ، وتتناقض مع احترام كرامة المواطنين ، لم تكن خاصة بالمغاربة والعرب، بل كانت مرتبطة بأنظمة استبدادية كثيرة في المشرق والمغرب، على عكس ما يزعم المدافعون عن استمرارها بحجج واهية لا تصمد أمام التحليل المنطقي . إنها سلسلة من التقاليد العتيقة والمذلة التي يجدر بكل من يؤمن بالقيم الإنسانية النبيلة أن يكون في صف المنادين بإلغائها. وهي مسألة سبقتنا إليها أنظمة أخرى مثلما هو عليه الحال في الجزيرة العربية والأردن حين أصدر حاكميها قرارا رسميا بمنع تقبيل يد الملك أو أحد أفراد أسرته، وهو القرار الذي خلف ارتياحا واسعا لدى المواطنين هناك.إن إلغاء هذه الطقوس بقرار رسمي أصبح قضية ملحة ، احتراما لكرامة المواطنين أولا، وإقرارا للمصالحة مع منطق العصر والعقل ثانيا، وبرهانا على وجود إرادة سياسية حقيقية للتغيير، تعطي الدليل على جدية الشعارات المرفوعة من طرف الدولة، حتى يتم بناء الحكم على أسس من العدل والحرية والكرامة، لتجاوز سلبيات الثقافة السلطانية التي بنت رؤيتها على مقولة أن "الله فضل الملوك (الحكام) على البشر ، تفضيل البشر على سائر البهائم" كما قال الماوردي مؤرخ الأحكام السلطانية.إن شكل التغيير لا ينفصل عن الجوهر بل هو جزء لا يتجزأ منه ، وغياب هذه الطقوس في ستة وعشرين نظاما ملكيا لا تزال قائمة إلى الآن في العالم لا يعني أن حكام هذه الدول ليسوا محترمين من شعوبهم أو أنهم لا ينالون التقدير الكافي.

عبد الإله المنصوري

لا تتعلق مطالب التغيير الجذري التي يرفعها الشباب في بلادنا ، ومن يدعمهم من القوى الديموقراطية ، بمجرد تغيير الدستور الذي بدأ النقاش حوله يخترق فئات لم تكن تعي الأهمية الحاسمة لهذا المدخل في تحقيق الديموقراطية عبر إقامة نظام ملكية برلمانية تكون فيها السيادة للشعب مصدر كل السلطات، بل تتعلق كذلك بالعديد من الإصلاحات المرافقة التي سيشكل إقرارها تأكيدا على وجود إرادة حقيقية لدى القصر والنخب المولوية المرتبطة به في جميع الدوائر ، وفي مقدمة هذه الإصلاحات إلغاء مراسم البروتوكول المخزني المهين لكرامة المواطنين بمظاهره المختلفة (الركوع أمام الملك ، تقبيل اليد ، إلزامية اللباس المخزني في المناسبات الرسمية، حفل الولاء الذي يتجمع فيه الآلاف من المسؤولين للركوع أمام الملك...)، وهو المطلب الذي ظل عالقا منذ فجر الاستقلال في سياق معركة التحديث التي خاضها ثلة من قادة الحركة الوطنية المغربية في مواجهة تيار التقليد الجارف الذي قام بتشييد نظام متكامل من المصالح المسنودة بطقوس وأعراف تحمي استمراريتها بقوة الحديد والنار.

تاريخ من الرفض:

لم يكن قيام المتظاهرين في إطار فعاليات حركة 20 فبراير في أكثر من منطقة برفع شعارات تنادي بإسقاط طقس تقبيل يد الملك : "البوسان د اليدين .. ما فالقانون ما فالدين" أمرا نشازا ، بل شكلت امتدادا لمطلب قديم رفعه قادة التحرير ببلادنا؛ إذ لطالما كان قائد التحرير بمنطقة المغرب العربي محمد عبد الكريم الخطابي يرفع صوته منتقدا مظاهر البروتوكول المخزني وفي مقدمتها تقليد الانحناء والركوع أمام الملك وتقبيل يده التي كان يعتبرها منافية للقيم والمبادئ العربية الإسلامية. وهو الموقف نفسه الذي كان يعبر عنه شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، وأدى الشهيد المهدي بنبركة ثمنا باهظا في محاولته التصدي له وإعلان رفضه لتقاليد الإخضاع التي كان الجنرالان محمد أوفقير وعبد الحفيظ العلوي يحرسان على طقوسها بشدة. بل إن المناضل محمد الفقيه البصري يحكي في مذكراته قصة وقعت له في أول لقاء له مع محمد الخامس أثناء استقباله لمجموعة من طلبة مراكش بالقصر الملكي وفقا لبروتوكول التقديم الذي كان سائدا آنذاك، حيث يتقدم الحاجب ويرفع صوته: الله يبارك... ثم قال : هؤلاء طلبة معهد بنيوسف بمراكش ، ليمسك

الحاجب الفقيه البصري بقوة لم يتحملها فصرخ بعنف : أطلق.. فما كان من محمد الخامس إلا أن طلب من الحاجب أن يطلقه. وهو الموقف نفسه الذي أعاده الفقيه البصري (بعد رجوعه من منفاه) في إحدى زيارات الملك لمدينة أزيلال، حين رفض هديته التي جاءه بها عامل الإقليم والتي كانت عبارة عن جلباب مخزني ، وشارك في الاستقبال وهو مرتد بذلة رسمية بعيدا عن الجلباب والشاشية التي تدثر بها مئات المستقبلين.

ولشدة حرصه على هذه الطقوس التي كانت تجسد نظاما متكاملا من الإهانة والإخضاع تروم "تحويل المغاربة إلى كائنات لافقرية رخوة مفتقدة للكرامة" كما كان يقول الدكتور عمر الخطابي (ابن عم القائد الخطابي) ، كان الحسن الثاني يكره كل من لا يقبل يده، وفي مقدمتهم المناضل محمد بنسعيد أيت يدر الذي كان يرفض هذا الطقس المهين ، بل إن آخرين تعرضوا لعقوبات مادية ومعنوية بسبب رفضهم القيام بذلك مثلما هو حال العقيد محمد الخطابي (ابن شقيق قائد معركة أنوال) الذي كان مضرب المثل في النزاهة، حين التحق بالجيش المغربي عائدا من القاهرة، حيث كان يرفض تقبيل يد الحسن الثاني مشددا على أن السلام العسكري له ضوابطه التي ينبغي احترامها هي التحية العسكرية المعروفة لدى جميع جيوش العالم، مؤكدا أن القانون العسكري لا يتضمن شكلا آخر من التحية. ومثلما هو حال المقاوم عبد الفتاح سباطة الذي كان عمدة للرباط وشارك في استقبال عمدة باريس(شيراك وقتها) ولم يقم بتقبيل يد الحسن الثاني الذي أصدر قرارا بالتراجع عن معالجة ضائقة مالية كان قد أمر في السابق بمعالجتها.

وقد سجل التاريخ لمجموعة من الصحفيين أنهم كانوا أول من قام بالسلام على الملك جماعة بطريقة تحترم كرامتهم دون ركوع أو تقبيل لليد أثناء استقبالهم بمسرح محمد الخامس بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للإعلام في 15 نونبر 2000 .

مقاومة الحرس القديم:

لقد كان للحوار الذي نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي مع الأستاذ محمد الساسي (7 غشت 1999) الذي طالب فيه بإلغاء مظاهر البروتوكول المهينة لكرامة المواطنين من تقبيل لليد والركوع للملك ... وقع الصاعقة على عدد من رموز الحرس القديم داخل الدولة من النخبة المخزنية (مدنيين وعسكريين) تعالت أصواتهم بمعاقبة من اعتبروهم "متجرئين على هيبة الملك"، لكن تأثير الحوار كان كبيرا حيث فتح النقاش حول ظاهرة مهينة للمغاربة ومسيئة لصورة بلادهم في الداخل والخارج ؛ كما تؤدي أحيانا بعض هذه الطقوس إلى التأثير بشكل سلبي على مواقف الكثير من الدول مثلما حدث مع المناضل نيلسون مانديلا الذي استنكر بشدة أثناء زيارته للمغرب وجود طقوس للعبودية داخل القصر حينما شاهد مجموعات من العبيد كلها سوداء البشرة، تؤدي طقوس الانحناء للملك وتردد عبارات التمجيد له أمام ضيوفه. وكان لهذا الأمر تأثير على الموقف الجنوب إفريقي فيما يتعلق بقضية الصحراء، لا زلنا ندفع ثمنا باهظا له حتى اليوم.

إن النخبة التي ربطت مصالحها باستمرار نظام العبودية هذا الذي لا شرعية له ، لا بمنطق الدين ولا بمنطق العقل والحكمة، هي أول من سيتحرر في حالة إلغاء هذه المراسم والطقوس ، لأنها هي من يتعرض للإهانة أكثر، حتى لو استمرأت الخضوع له طوعا أو كرها، أو حتى الدفاع عنه بمناسبة أو بدونها ، مثلما حصل مع وزير الأوقاف الذي لم يحالفه التوفيق حين هاجم المناضل محمد بنسعيد أيت يدر لحظة تصريحه في برنامج "شاهد على العصر" بضرورة إلغاء تقبيل يد الملك وضرورة احترام الناس وكرامتهم، ليسقط المؤرخ الأديب سقطة ما كان له أن يسقطها، ما دام أن الأمر لم يكن يعنيه. أو مثلما حدث مع المحجوبي أحرضان أمين عام أول حزب أسسته وزارة الداخلية بالمغرب وأحد أبرز المدافعين عن استمرارية هذه الطقوس رغم أنه كان ضحية لإحداها، وهو طقس طلب العفو من الملك من طرف أحد خدامه، حيث يبقى صاحبنا مقيدا في حظيرة للبهائم لأيام طويلة حتى يأتي من يخبره بأنه قد نال عفو مولاه ورضاه؟ ولا حتى بعض أطراف النخبة المخزنية الجديدة ، **مثلما هو حال الأستاذ إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أبدى استغرابا وتضايقا شديدين من مطلب إلغاء هذه المظاهر المهينة لكرامة المواطنين.**

آن أوان الإلغاء:

إن تقاليد العبودية والإخضاع هاته (المفروضة على الناس من طرف حراس البروتوكول) التي تنتمي إلى عصر مضى ، وتتناقض مع احترام كرامة المواطنين ، لم تكن خاصة بالمغاربة والعرب، بل كانت مرتبطة بأنظمة استبدادية كثيرة في المشرق والمغرب، على عكس ما يزعم المدافعون عن استمرارها بحجج واهية لا تصمد أمام التحليل المنطقي . إنها سلسلة من التقاليد العتيقة والمذلة التي يجدر بكل من يؤمن بالقيم الإنسانية النبيلة أن يكون في صف المنادين بإلغائها. وهي مسألة سبقتنا إليها أنظمة أخرى مثلما هو عليه الحال في الجزيرة العربية والأردن حين أصدر حاكميها قرارا رسميا بمنع تقبيل يد الملك أو أحد أفراد أسرته، وهو القرار الذي خلف ارتياحا واسعا لدى المواطنين هناك.

إن إلغاء هذه الطقوس بقرار رسمي أصبح قضية ملحة ، احتراما لكرامة المواطنين أولا، وإقرارا للمصالحة مع منطق العصر والعقل ثانيا، وبرهانا على وجود إرادة سياسية حقيقية للتغيير، تعطي الدليل على جدية الشعارات المرفوعة من طرف الدولة، حتى يتم بناء الحكم على أسس من العدل والحرية والكرامة، لتجاوز سلبيات الثقافة السلطانية التي بنت رؤيتها على مقولة أن "الله فضل الملوك (الحكام) على البشر ، تفضيل البشر على سائر البهائم" كما قال الماوردي مؤرخ الأحكام السلطانية.

إن شكل التغيير لا ينفصل عن الجوهر بل هو جزء لا يتجزأ منه ، وغياب هذه الطقوس في ستة وعشرين نظاما ملكيا لا تزال قائمة إلى الآن في العالم لا يعني أن حكام هذه الدول ليسوا محترمين من شعوبهم أو أنهم لا ينالون التقدير الكافي.

http://halapress.com/arae-28432.html

9ème session ordinaire de la Commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) d'Errachidia-Ouarzazate tient, le lundi 03 août 2015 à Ouarzazate, sa 9ème session ordinaire.

A l'ordre du jour de cette session : la présentation d'un rapport sur les actions accomplies par la CRDH au profit des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme dans les provinces de Zagora, Ouarzazate, Tinghir et Errachidia, la présentation d'un rapport sur la contribution du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) dans le processus de réforme du système électoral, ainsi que la réforme du code pénal notamment l'aspect relatif aux droits catégoriels.

Il convient de rappeler que la Commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate, installée le 23 janvier 2012, assure, conformément à l'article 28 du dahir portant création du CNDH, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoit les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme. Elle assure également, en vertu du même Dahir, la mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région.

La Commission régionale des droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate couvre Ouarzazte, Errachidia, Tinghir et Zagora.

اللجنة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات تعقد دورتها التاسعة العادية

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية – ورزازات دورتها التاسعة العادية اليوم الاثنين 03 غشت 2015 بمدينة ورزازات.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة جملة من النقط أبرزها تقديم تقرير حول الأنشطة المنجزة لفائدة أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بأقاليم زاكورة وورزازات وتنغير والرشيدية، تقديم تقرير حول مستجدات مرافعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال إصلاح المنظومة الانتخابية والقوانين الجماعية، مستجدات إصلاح القانون الجنائي المغربي ومدى استحضاره للحقوق الفئوية.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية–ورزازات، التي تم تنصيبها بتاريخ 23 يناير 2012 بمدينة ورزازات، تضطلع بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل اللجنة على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات، التي ترأسها السيدة فاطمة عراش، أقاليم الرشيدية، ورزازات، تنغير، وزاكورة.

Démocratie : un processus de réformes résolument marocain

04 août 2015 Tahar Abou El Farah

La dynamique des réformes politiques a valu au Maroc la confiance de la communauté internationale. La modernité, le pluralisme et l'ouverture démocratique, des choix irréversibles. Droits de l'Homme : une nouvelle génération de réformes en cours.

La démocratie, l'ouverture, la modernité, le respect des droits de l'Homme et de la dignité humaine. Des valeurs dont le Maroc s'est pleinement imprégné au cours de ces dernières années. C'est un processus en construction qui dure depuis la fin des années 90 et n'a été dicté par aucune contrainte conjoncturelle. De la réconciliation avec le passé à la reconnaissance onusienne des mécanismes nationaux des droits humains, le Maroc a eu le courage, l'ambition et la volonté d'aller au bout de son pari. Un pari qui consiste en la préservation des libertés et de la dignité humaine sur tout son territoire.

Ce capital de confiance et de crédibilité a été notamment témoigné au Royaume et à ses institutions par le plus haut organe de l'ONU en avril dernier, au moment du vote d'une nouvelle résolution sur le Sahara marocain.

En seize ans de règne de SM le Roi, la dynamique des réformes politiques et institutionnelles a valu à notre pays la confiance de la communauté internationale. Le plus frappant c'est le constat d'ouverture et de stabilité qui n'échappe point à l'œil alerte des experts à propos de la situation dans les provinces du sud comme dans toute autre région marocaine. Le processus de réformes démocratiques initié par le Maroc n'est pas nouveau. Il a été initié progressivement depuis des décennies. Au lendemain de l'indépendance, le Maroc avait déjà fait le choix irréversible de la modernité, du pluralisme politique et de l'ouverture économique.

Il ne pouvait faire marche arrière, même dans un contexte géopolitique difficile et complexe que connaît la région MENA, aggravé par l'émergence, voire la domination de l'islamisme politique et radical. Ce processus de réformes résolument marocain, a permis au Maroc de construire un Etat démocratique moderne, ouvert sur le monde et respectueux des valeurs des droits de l'Homme. Le Maroc n'a pas été contraint de s'engager dans ce processus et n'a pas non plus attendu ledit «printemps arabe» pour appréhender le changement à travers un prisme positif. Son histoire est celle d'une évolution pacifique et durable et non de révolutions violentes. Notre pays a, en effet, initié de nombreux changements, qui ont été couronnés par l'adoption d'une nouvelle Constitution en juillet 2011 qui traduit une ambition renouvelée de consolidation des principes de démocratie participative et du respect des fondements d'un développement durable inclusif. La nouvelle loi fondamentale a consolidé davantage le processus de réformes continues déjà engagé au Maroc, en lui donnant une impulsion nouvelle, tout en confirmant son caractère irréversible. C'est une véritable feuille de route qui a permis d'initier une nouvelle génération de réformes substantielles, telles que la création du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, ou encore la réforme de la justice militaire, dont le caractère pionnier a été salué par la communauté internationale.

Une approche inclusive et participative

Le Maroc ne compte pas s'arrêter là. Sa détermination, sans équivoque, est celle de poursuivre son chemin pour la mise en œuvre du projet sociétal moderniste, impulsé par le Souverain. Le modèle de régionalisation avancée qui sera bientôt mis en place, la nouvelle politique migratoire, la stratégie de la lutte contre la corruption, le débat autour du projet de loi relatif à l'accès à l'information le processus, engagé, de réforme de la justice, la réforme imminente de l'enseignement et tant d'autres chantiers n'en sont que quelques-uns parmi les points les plus saillants. Et ce qui est encore plus important c'est que ce processus n'est pas imposé d'en haut. Le processus de réformes marocain est, en effet, fondé sur une approche inclusive et participative, notamment dans un contexte marqué par l'adhésion proactive de la collectivité nationale, qui a toujours perçu le changement comme une opportunité pour aller de l'avant. C'est une démarche désormais inscrite dans la Constitution et dont la concrétisation se fait progressivement à mesure qu'avance la mise en œuvre de la Loi fondamentale. Cette démarche participative et inclusive a prévalu lorsqu'il a été question de revoir la législation relative à l'avortement. Elle a été suivie, sous l'égide de SM le Roi, lorsqu'il a été question de mettre en place les mécanismes juridiques de la réforme de la justice comme elle a conduit auparavant à la mise en place d'une plate-forme pour la régionalisation avancée et l'adoption de la nouvelle Constitution. Nous lui devons également, il y a une quinzaine d'années, l'adoption d'une nouvelle Moudawana qui fait tant la fierté du Maroc. Cette démarche inclusive et participative a dicté l'adoption, par le conseil des ministres, de deux lois organiques permettant aux citoyens de participer à la législation, à travers les initiatives législatives et à la gestion des affaires publiques via les pétitions adressées aux pouvoirs publics. C'est une nouvelle étape dans laquelle les citoyens ne seront plus tenus d'attendre les élections pour imposer le changement, à travers leur pouvoir de vote et via leur représentants auxquels ils auront confié la mission de réaliser ce changement, mais ils peuvent intervenir à chaque moment dans la gestion de leurs affaires. Bref, que ce soit pour la mise en œuvre de la régionalisation avancée et la poursuite du processus démocratique, cette marche marocaine vers la démocratie et la consécration de l'Etat de droit est fondée sur un modèle marocain et une manière de faire spécifiques qui font leurs preuves car ils appréhendent nos besoins et reflètent notre identité unique. Certes, le gouvernement et les partis politiques, du moins certains d'entre eux, semblent aujourd'hui dépassés par les événements, tellement l'action royale s'inscrit dans une démarche qu'ils n'arrivent toujours pas à suivre. Mais cela n'empêche que la voie est tracée et que, comme il est clairement annoncé dans le préambule de la Constitution, le choix de construire un Etat de droit démocratique est irréversible. Tout comme l'est le processus de consolidation et de renforcement des institutions d'un Etat moderne, ayant pour fondements les principes de participation, de pluralisme et de bonne gouvernance.

http://www.wibme.ma/democratie-un-processus-de-reformes-resolument-marocain/